أسئلة النواب وردود الوزراء

أعد المادة للنشر/ محمد مجمل الشطبي

أسئلة النواب وردود الوزراء من٢-٤ /٢٠٠٧م

جلسة الأربعاء بتاريخ ٢٦/ محرم/١٤٢٨هـ الموافق ٧فبراير٢٠٠٧م

سؤال النائب عبده بشر لوزير الخدمة المدنية والتأمينات

ما أسباب عدم تنفيذ نصوص القانون رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٥م وخاصةً المواد (٣. ٣١. ٣٣. ٣٨. ٤٠) بشان نظام الوظائف والأجور والمرتبات .؟

.رد وزير الخدمة المدنية والتأمينات

لقد تم إنجاز الكثير في إطار قانون الأجور والمرتبات أبرزها الأسس التي قامت عليها عملية النقل إلى الهيكل العام للأجور ومنها اعتماد كشف مرتبات شهر يونيو /٢٠٠٥م باعتباره شهر الإسناد لأغراض تنفيذ عملية النقل إلى الهيكل العام، والعمل على دمج كافة البدلات الخاضعة للتأمينات ضمن الراتب الأساسي وإنشاء بدل طبيعة عمل لاحقاً يرتبط بالوظيفة ، ولا يتم إخضاعه للأقساط التأمينية .. وأكد الأخ / الوزير التزام الوزارة بتنفيذ نصوص وأحكام القانون بحسب الرؤية الإستراتيجية والوطنية للأجور والمرتبات .

سؤال النائب عبد الكريم جدبان لوزير الأوقاف والإرشاد

لماذا ألزمت وزارة الأوقاف والإرشاد مأموري الأوقاف بتوريد جميـــع حاصلات المساجد إلـــى البنك ، والتصرف في أموال الأوقاف بغير ما أوقفه الواقفون ؟

رد وزير الأوقاف والإرشاد

لقد حرصت الحكومة ممثلة بوزارة الأوقاف على العناية بأموال الوقف وتوريد عائدات الأوقاف إلى حسابات خاصة بذلك في البنك وصرفها في أغراضها المشروعة وإيجاد المعالجات الكفيلة بتسهيل التوريد ..

جلسة الأربعاء بتاريخ ٢٦/ محرم/١٤٢٨هـ الموافق ١٤ /فبراير/٢٠٠٧م.

سؤال النائب عبد الحميد فرحان لوزير الصحة العامة

لماذا لم يتم تأثيث وتشغيل مشروع المستشفى الريفي (سوق الحرية – شرعب) والذي تم إنجازه ولم يتم تأثيثه وتشغيله ؟

أوضح الاخ الوزير بأن الوزارة قامت في عام ٢٠٠٦م بتأثيث وتجهيز (١٥٨) مركزاً صحياً و(٣٩٢) وحدة صحية بالإضافة إلى المرافق الصحية التي تم اعتمادها في البرنامج الاستثماري

لنفس العام ، كما قامت الوزارة بتوزيع عدد من الأجهزة والمعدات المتوفرة في مخازن الوزارة خلال خطة التوزيع التي شملت جميع المحافظات وخاصة المستشفى الريفي بشرعب .

سؤال النائب ناجي أحمد عتيق لوزير الصحة

ماالأسباب التي أدت إلى تأخير وضع تسعيرة الأدوية داخل الجمهورية، وما دور الوزارة وصندوق الدواء في الرقابة على بيع الأدوية؟

أوضح الأخ الوزير أن الوزارة ممثلة بالهيئة العليا للأدوية تقوم بوضع تسعيرة الأدوية عند تسجيلها بالعملة الأجنبية بسعر التصدير واصلة إلى موانئ الجمهورية في ضوء سعر الدواء في بلد المنشأ وأسعار التصدير في الدول المجاورة ، وكذا أسعار المواد الخام للأدوية حيث يمنح الدواء سعراً يقل بـ (٢٠%) عن أقل سعر مسجل وأن وضع التسعيرة للجمهور بالريال اليمني على العبوات الدوائية يتم بعد إضافة المصاريف ، وإنشأ الله نستكمل المهمة بنهاية العام الحالي ، وحول الرقابة على الأدوية بين الوزارة والهيئة العليا للأدوية فإن الرقابة تتم على الأدوية المستوردة من خلال مندوبيها في المطارات والموانئ ، وان الهيئة تقوم بالتفتيش على مستوردي وبائعي الأدوية للتأكد من عدم وجود أدوية مهربة أو مزورة ، والتفتيش الدوري على المصانع المحلية للتأكد من إتباعه شروط التصنيع الدوائي من خلال المكتب الوطني للرقابة الدوائية .

سؤال النائب ياسر أحمد العواضي لوزير الصحة

ما الإجراءات التي اتبعتها الحكومة لترشيد استخدام المبيدات الخطرة؟

أوضح الأخ / الوزير بأن من أهم التحديات التي تواجه الصحة العامة هي مشكلة المبيدات وارتباطها بالغذاء والممارسة اليومية من قبل المزارعين في استخدامها في ظل غياب التشريعات المنظمة للاستخدام مؤكداً على ضرورة التركيز على التعريف بالمبيدات وأنواعها وطرق استخدامها وبيان المحظور منها وتوضيح الآثار المرضية المحتملة للتعامل والتعاطي غير المأمون مع هذه المبيدات .

سؤال النائب عبد الرحمن معزب كم عدد الطلاب الموفدين للدراسة في الخارج للفترة من يناير / ٢٠٠٤م وحتى ديسمبر / ٢٠٠٥م؟

فقد أوضح الأخ / الوزير أن عدد موفدي التبادل الثقافي للدراسات الجامعية بلغ (٣٤٠) طالباً حسب سياسة الابتعاث وأن عدد المبتعثين للعام الدراسي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦م بلغ (٢٥٩) طالباً وفي ٢٠٠٦- ٢٠٠٧م بلغ (٢٧٩) طالباً ، ويتم التوزيع بحسب الضوابط المحددة لذلك في

المحافظات وفقاً للمعايير ، ومتوسط نسبتي الكثافة السكانية وعدد المتفوقين في الثانوية العامة من معدل (٨٠%) فما فوق .

سؤال النائب عبد الرحمن معزب لوزير الثقافة

ماأسباب عدم تشييد الدور الثاني لمتحف ظفار ، وتعرض عدد من المواقع الأثرية المحيطة بها إلى الاعتداءات المستمرة؟ أوضح الأخ / الوزير بأن المتحف سوف يستكمل إنشاؤه في خطة الوزارة القادمة .. كما تعمل الوزارة على حفظ الكثير من المواقع الأثرية في حال وصول أي بلاغ بذلك بالتعاون مع السلطات المحلية في المديريات مع أن هذا من اختصاص الجميع للمحافظة على التراث والآثار.

جلسة الأربعاء بتاريخ ٣/ صفر/١٤٢٨هـ الموافق ٢١ /فبراير/٢٠٠٧م. .

سؤال النائب عبد الباري دغيش لوزير المياه والبيئة

ما أسباب ما تعانيه أجزاء من محافظة عدن من سحب الدخان الناجمة عن إحـراق واحتراق المخلفات والنفايات في مقلب القمامة بـدار سعد ؟

أوضح الأخ / الوزير أن وزارة المياه والبيئة والهيئة العامة لحماية البيئة أعدت دراسة تقييم الأثر البيئي لموقع بير النعامة لمقلب بديل عن مقلب دار سعد والذي تم البدء في استخدامه كمقلب لإدارة المخلفات الصلبة بمحافظة عدن . وان هناك مقترحات بالحلول للحد من ظاهرة حرق النفايات بالمقلب وابتعاث الأدخنة والغازات الخطيرة والسامة بإتباع ردم جميع مساحات المقلب ، وعمل شبكة لتجميع غاز الميثان للاستفادة من الغاز المجمع في توليد الطاقة وتجهيز موقع مقلب دار سعد كحديقة عامة يتم تشجيرها وتسويرها .

سؤال النائب خالد العنسي لوزيرالمياه والبيئة

ماأسباب وفاة خمسة مزارعين وإصابة سبعة آخرين بتسمم في منطقة الحوج العدني مديرية المشنة محافظة إب ، والإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتفادي مثل هذا؟

أوضح الأخ / الوزير بأنه قام بزيارة لمحافظة إب واطلع على ما حدث منوهاً بأن هذا نتيجة سوء التصرف من قبل المزارعين مما أدى الوفاة وتم اتخاذ إجراءات اللازمة والتحقيق جاري في الموضوع وأنه تم أعداد مشروع للصرف الصحي خارج المدنية وسوف يتم البدء بتنفيذه قريباً لتفادي أي حوادث مستقبلية .

جلسة الأربعاء بـتاريخ ١٠/ صفر/١٤٢٨هـ الموافق ٢٨ /فبراير/٢٠٠٧م.

سؤال النائبين عبده بشر ، وبسام علي الشاطر لوزير الأشغال العامة والطرق

ماأسباب قيام وزارة الأشغال بالتعاقد مع أحد المقاولين بالأمر المباشر واستمرار المؤسسة العامة للطرق بالاعتماد على مقاولي الباطن واستئجار معدات الغير دون إعلان مناقصات ، وإحالة العديد من المشاريع المتعثرة إلى مشروع الطرق الريفية ، ولم يتم التنفيذ؟ ، وما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة تجاه المقاولين المخالفين للمواصفات؟

أوضح الأخ / الوزير بأن السؤال لم يوضح فيه أي تفاصيل عن المقاول أو المشروع أو الوقت الذي اسند له هذا العمل معتذراً عن أي تفاصيل حول السؤال ، وحول استمرار المؤسسة العامة للطرق والجسور بالاعتماد على مقاولي الباطن فأن سياسة المؤسسة حالياً تهدف إلى تقليص المقاولين من الباطن ومحاولة استخدام الكوادر والطاقة الموجودة في المؤسسة وأحيانا يتطلب بعض الأعمال استدعاء مقاولين من الباطن في حالة عدم وجود كادر أو إدارة كما هو في الأعمال الإنشائية ، وأحيانا المؤسسة ملزمة بتنفيذ عمل معين في برنامج معين فتضطر المؤسسة إلى إسناد جزء من المشروع لمقاولين من الباطن للإسراع في إنجاز المشروع للوفاء بالتزامها أمام الوزارة ،ولكن السياسة العامة هي تقليص المقاولين من الباطن وحول استئجار المعدات فأن المؤسسة أحيانا تقوم بهذا دون إنزال مناقصة لبعض المعدات لأن الإيجار هو لفترة وجيزة وبصورة مستعجلة .. فمثلاً مشروع ما توقفت معداته نقوم بالاستئجار لتنفيذ المشروع وبالأسعار السائدة لأنه من الصعوبة أن تطرح مناقصة وتأخذ وقت طويل لاستكمال الإجراءات والاستئجار هو لمدة أسبوعين أو شهر ... وإذا كان لديكم مقترحات أو حلول لمثل هذا فنضعها معاً ونرى كيف نعمل عمل منسق بحيث نضمن عدم فشل المؤسسة في تنفيذ المشاريع .. وحول الإجراءات التي اتخذتها الوزارة تجاه المقاولين المخالفين فقد قامت الوزارة بإعادة هيكلة قطاع الإشراف وإنشاء وحدات إشرافية في المحافظات بالتنسيق مع وزارة المالية لإعطاء بدل إشراف وأن الوزارة قامت بإعداد لائحة بأسماء المقاولين المخالفين .

سؤال النائبين عبد الكريم محسن الأكوع ، ومحمد أحمد المقداد لوزير الأشغال والطرق

ما أسباب عدم تنفيذ الإسفلت لطريق (معبر – الجمعة – مدينة الشرق) ؟

أوضح الأخ الوزير بأن طول المشروع ٨٠ كيلو متر تقريباً المنفذ منها (٢٥) كيلو اسفلت وفي العام المنصرم تم تنفيذ (١٦) كيلو .. وقامت الوزارة بإلزام المقاول بتوفير معدات شق حتى تستطيع الوزارة تنفيذ المشروع في فترة وجيزة .. وبعد التعقيب على الأخ / الوزير من قبل مقدمي الأسئلة أُقر المجلس إحالة الأسئلة مع الردود إلى اللجنة المختصة .

جلسة الأربعاء ٢/ ربيع أول /١٤٢٨هـ الموافق ٢١/ مارس/٢٠٠٧م .

سؤال النائب سعيد مبارك دومان لوزير الإدارة المحلية.

لماذا لم تقم السلطة المحلية ممثلة بمحافظ المحافظة ومدراء عموم المديريات في محافظة حضرموت بحل مشاكل المواطنين المتعلقة بالمخططات السكنية المتعثرة والأراضي الزراعية المخصصة لتعويض المزارعين والتي مضى عليها أكثر من عشر سنوات؟

رد الوزير

با لنسبة لقضايا الأراضي الزراعية المؤممة والمنازل المؤممة والمصادرة أثناء ما قبل الوحدة والتعويضات التي صرفت لبعض المنتفعين فإن السلطة المحلية في محافظة حضرموت عملت خلال العشر سنوات الماضية على إنهاء هذه الخلافات حسب توجيهات فخامة الأخ / الرئيس وأنجزت ما يقارب ٩٠% فيما يتعلق بالمحلات التجارية والبيوت السكنية وأعيدت إلى أصحابها وحول الأراضي الزراعية فقد أنجزت السلطة المحلية أكثر من ٧٥% وتم حلها نهائياً والبقية حصل فيها خلافات بسبب ظهور إدعاءات في ملكية بعض الأراضي وتم إحالتها إلى القضاء والحكومة اعتمدت ما يقارب ٤٠مليون دولار للتعويضات .

كما أوضح الأخ / محافظ محافظة حضرموت بأن السلطة المحلية بالمحافظة واجهت العديد من الصعوبات أثناء تطبيق المعالجات ومنها :

- الادعاءات بأراضي مخططات سكنية أمام المحاكم حالت دون تسليم المنتفعين .
- تعدد الجهات المانحة للأراضي بالمحافظة مما خلف الكثير من الإشكاليات .
- صرف بعض الأراضي الزراعية في مخططات سكنية من قبل الجمعيات التعاونية ..

وأنه تم عقد لقاءات للمجالس المحلية لتعويض المزارعين المتضررين والعمل على إعادة تأهيل الأراضي زراعياً وتم تعويض ما نسبته ٧٠% من المزارعين وما تبقى هو ٣٠% سوف تعاد أراضيهم بعد صدور الأحكام القضائية في المواقع التي فيها إدعاءات بالملكية .. وأن الإشكاليات المتبقية في الأراضي الزراعية بحاجة إلى وقفه جادة من الجميع سواء في السلطة المحلية أو الجهات ذات العلاقة .

وطلب الأخ المحافظ ضرورة إنشاء هيئة للتنمية الزراعية في وادي حضرموت لأنه توجد في وادي حضرموت جهات عديدة مسئولة عن التنمية الزراعة وإنشاء هيئة مستقلة سوف يساعد على استقرار التنمية الزراعية كما طالب بإصدار تشريع لحماية العسل نظراً لما يتميز به هذا الجانب في المحافظة .. وإصدار تشريع خاص لحماية الأراضي الزراعية من الزحف العمراني .

سؤال النائب إشفاق محمد عبد الرزاق لنائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة بشان تقصير الدفاع المدني في أداء واجبه حيال الحريق الذي نشب في أحدى العمارات السكنية بمديرية كريتر محافظة عدن ؟

رد الوزير

إن أجهزة الدفاع المدني وخاصة الإطفاء قد أدت واجبها رغم صعوبة التعامل مع الحريق لأن سلم العمارة المكونة من أربعة طوابق هو خشبي والذي أحترق ولم توجد فيه مخارج للطوارئ ووسائل السلامة وهذه مسئولية فوق طاقاتنا وإمكانيات الدفاع المدني والمطافئ شحيحة وأسباب الحادث هو ماس كهربائي وقد قدمنا للحكومة إنشاء مصلحة للدفاع المدني والإنقاذ حتى يتمكن الدفاع المدني والإنقاذ من أداء مهمته بمستوى أكثر قدرة وفاعلية .، ... وبعد التعقيب على الأخ الوزير من الأخ / اشفاق عبد الرزاق الذي أكد فيه تقصير رجال الإطفاء والدفاع المدني في التعامل مع الحريق ..

أوضح الأخ الوزير بأن هناك قصوراً في الدفاع المدني والإطفاء وطالب بدعم المجلس لتحسين أداء الدفاع المدني والإطفاء وبما يساعد على التقليل من الحوادث الناجمة عن غياب إجراءات ووسائل السلامة ورفع جاهزيتها ..

جلسة الأربعاء ١٧/ ربيع أول /١٤٢٨هـ الموافق ٤ / ابريل /٢٠٠٧م .

ســـؤال النائب عبد الكريم جدبان لمحافظ البنك المركزي اليمني

ما صحة ما تناقلته الصحف المحلية عن عزم البنك إصدار عملة جديدة بلاستيكية بدلاً عن العملة المتعامل بها حالياً ، وما مدى تأثير هذا الإصدار على قيمة الريال ؟.

رد محافظ البنك المركزي

بالنسبة لما تردد في بعض الصحف عن عزم البنك المركزي إصدار عملة بلاستيكية فقد تم الإيضاح في صحيفة الثورة بأن هذا الخبر عارٍ من الصحة ولا أساس له وفي حالة الضرورة يمكن إصدار ذلك وفقاً للقوانين واللوائح النافذة .. وان العملة التي تم إصدارها سواء من فئة (١٠٠٠) فما دون بلغت في نهاية العام ٢٠٠٦م (٣٥٠) مليار ريال وان البنك المركزي في عموم محافظات الجمهورية يؤدي واجبه وان ٨٠% من جهود البنك للموازنة العامة للدولة وللخزينة العامة وان الحسابات تتطور لدى البنك وبلغت حتى نهاية الشهر الماضي (١٣٤) ألف حساب وهي حسابات تتطور على مراحل منذ عام ١٩٧٣م إلى ٢٠٠٦م .. وأن البنك المركزي يقوم بتأهيل وتدريب عدد من الموظفين دورياً وذلك لتطوير مهام البنك وجعلها أكثر فاعلية وتأثير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتثبيت قيمة العملة الوطنية والحفاظ عليها .